علينا أن نعتبر بما يحدث في العراق والصومال وأن نقود جميعاً سفينة الوطن..

أحمد الزهيري- رئيس الدائرة التنظيمية لـ«الميثاق»:

تعامل الأمانة العامة مع التكوينات يظهر ضعفها الاتصالي

▷ من موقعه على رأس الدائرة التنظيمية.. يتحدث الاستاذ أحمد الزهيري عضو اللجنة العامة عن اختلالات أضعفت التواصل والتنسيق التنظيمي بين تكوينات المؤتمر..

ومع إشارته إلى إصلاحات سابقة.. إلا أنه يقول إنها أزعجت المستفيدين من الوضع الهش.

الزهيري في حديثه لـ«الميثاق» لا يبدو راضياً عمّا أسماه بالتداخل بين اختصاصات دوائر الأمانة العامة للمؤتمر.. لكنه في المقابل يشدد على الحاجة إلى وجود تكوين تنظيمي يعيد الحكومة الى الحزب ويمنع من «لا مبالاة بعض الوزراء» بإنتمائهم إليه.

Œu wK vO flUI ...

الإصلاحات التنظيمية أزعجت المستفيدين من الوضع الهش

ينبغي عودة الحكومة إلى التنظيم.. وإنشاء تكوين لاختيار أعضائها

مطالب المؤتمرات الفرعية ستجد تفاعل الدورة الثانية

■ هناك حديث عن مشروع جديد لتعديل النظام الداخلي للمؤتمر الشعبي أمام الدورة الثانية للمؤتمر العام السابع .. ما الجديد على صعيد هذا المشروع؟

– نعم هناك مشروع لتعديل بعض نصوص النظام الداخلي التي تهدف الى:

معالجة الاختلالات وجوانب القصور التي برزت في الواقع العملي وأظهرت تبايناً بين النص النظري والتطبيق العملي.

واستيعاب المهام المستقبلية للمؤتمر، اضافة الى معالجة القصور في الجوانب الشكلية والفنية واللغوية.

ولكون اللجنة المكلفة بإعداد مشروع التعديلات لم تتمكن بعد من إنجاز المشروع بصيغته النهائية ولم يتم أخذ رأي التكوينات القاعدية- والتي منها فروع المحافظات، الجامعات.. الخ- في تلك التعديلات فإن اللجنة ستقدم للمؤتمر العام موجهات توضح أهداف تلك التعديلات ومبرراتها وتطلب من المؤتمر العام تفويض اللجنتين العامة والدائمة باستكمالها.

■ كثيرة هي المؤتمرات العامة التي وقفت أمام إجراء تعديل النظام الداخلي، وأغلبية المشاريع استهدفت التكوينات القاعدية، والسؤال لماذا التكوينات القاعدية نالت نصيب الأسد من هذه التعديلات بينما التكوينات القيادية ظلت بعيدة عنها؟

– التكوينات القاعدية هي ولاشك الحلقة الأهم في نشاط أي تنظيم أو حزب سياسي بحكم أنها تنشأ على مستوى كل المكونات الجغرافية ابتداءً من (الحارة، المحلة، القرية، الشارع، الحي) مروراً بالمركز الانتخابي والدائرة/ المديرية، وانتهاءً بالمحافظة.. وتشكل من بين أبناء هذه المكونات الجغرافية وتمارس النشاط السياسي الفعلي واليومي في محيطها، وبالتالي فنجاح أو فشل أي حزب يعتمد على مدى فاعلية هذه التكوينات، ولذلك فمراجعة وضعها وتقييم دورها بصورة دائمة أمر مهم للغاية وأي تعديل فيها ينعكس تلقائياً على التكوينات القيادية، فمثلاً المؤتمر العام وهو أعلى هيئة قيادية ستتغير نسبة كبيرة من أعضائه، كون معظم قيادات تلك التكوينات أعضاء في المؤتمر العام بحكم مواقعهم، ومع ذلك فاللجنة المكلفة بإعداد مشروع التعديلات تدرس وتقيم كافة التكوينات -قيادية وقاعدية- ولاشك أن التغيير سيطال عدداً من التكوينات القيادية.

مراجعة هيكلية

■ الأمانة العامة وفي ظل نقل المزيد من الصلاحيات الى القواعد في إطار اللامركزية أصبحت بحاجة إلى إجراء تعديلات أكثر من أي وقت مضى.. بمَ تعلقون؟

– بكل صراحة الأمانة العامة أيضاً بحاجة لمراجعة هيكلها التنظيمي وتقييم دور كل دائرة وقطاع والمهام الموكلة اليها، كما أنها بحاجة لمراجعة التقسيمات الداخلية لكل دائرة من أقسام وشعب والكوادر العاملة فيها من حيث التأهيل، التخصص، والأمانة العامة لا تعاني من انقسام الهرم التنظيمي وإنما تعاني من ضعف الآليات الاتصالية، بل وتداخلها في بعض الحالات وهذا يبرز بشكل كبير أثناء تعامل الأمانة العامة مع التكوينات التنظيمية في المحافظات والمديريات التي يتم تشكيلها أثناء مراحل العملية الانتخابية، ومعالجة ذلك سيتضمنها مشروع التعديلات ومعالجات أخرى ستتم في اللوائح.

تزاوج وتداخل

■ هناك تزاوج في المهام والاختصاصات.. مثلاً أُنشئت دائرة الحكم المحلي وهي دائرة جديدة، الكثيرون يتساءلون عن الفرق بين مهام هذه الدائرة ودائرة الإدارة والخدمات؟

– دائرة الحكم المحلي التي أنشئت مؤخراً هي دائرة ستعنى وتهتم بشؤون المحافظات المختلفة وأخذت فعلاً بعض مهام الإدارة والخدمات، لكنها لم تحل محلها ولن يكون هناك أي ازدواج باعتبار أن الإدارة والخدمات ستعنى بنشاط الهيئة الوزارية والأجهزة المركزية، وما يتعلق بالخدمات، ولائحة الأمانة العامة التي توضح مهام كل دائرة بكل تأكيد ستعدل قريباً وفقاً للمستجدات خصوصاً وأن دوائر عدة أنشئت حديثاً في الأمانة العامة وستراعي عدم وجود أي ازدواج في المهام بينها.

حضور كبير

■ بالنسبة للمؤتمرات الفرعية وباعتبارك رئيساً للدائرة التنظيمية .. ما الذي لاحظته ويمثل إشراقة على دورة المؤتمرات الفرعية ودورة أعمال اللجان الدائمة بالمحافظات؟

– التفاعل الكبير من الأعضاء مع هذه الاجتماعات، ويتضح في النسب العالية للحضور والنقاش المسئول والواعي لمجمل المواضيع التي شملها جدول أعمال هذه الاجتماعات سواءً أكانت التنظيمية أو الأوضاع السياسية والاقتصادية.. الخ التي تشهدها الساحة الوطنية.. وكانت أن خرجت بحصيلة مهمة على صعيد النقد البناء لكافة جوانب قصور الأداء سواءً أكان أداء القيادات التنظيمية أو التنفيذية.. والتأكيد على التمسك بالثوابت الوطنية.

– الإشادة بجهود القيادة السياسية للمؤتمر ممثلة بالرئيس القائد علي عبدالله صالح رئيس المؤتمر والنائب الأول الامين العام، واللجنة العامة لانتهاج مبدأ الحوار مع أحزاب اللقاء المشترك.

مطالب تنظيمية

■ كانت هناك مطالب تنظيمية على صعيد المؤتمرات الفرعية واجتماعات اللجان الدائمة .. هل سيتم وقوف الدورة الثانية للمؤتمر العام السابع أمام هذه المطالب؟

– بكل تأكيد تقرير الأخ الامين العام للمؤتمر سيتناول أنشطة كافة تكوينات المؤتمر القيادية والقاعدية والهيئات «الوزارية، النيابية، الشورووية»، وأهم ما أسفرت عنه أو خرجت به المؤتمرات الفرعية واللجان الدائمة المحلية بالمحافظات.

ميزة مؤتمرية

■ اللامركزية في ظل التعديلات الجديدة هل ستكتسب زخماً جديداً أم أن التعديلات في النظام الداخلي ستكون شكلية وغير جوهرية؟

– أعتقد أن اللامركزية التنظيمية في المؤتمر لا توجد في أي حزب أو تنظيم آخر، فالنظام الداخلي أوكل للجماعة التنظيمية وهي النواة التنظيمية الاساسية القاعدية وضع خطة نشاطاتها التنظيمية (السياسية، الاعلامية، الاجتماعية.. الخ) في محيطها الجغرافي وهي أيضاً المعنية بتنفيذها وأعطى التكوينات القاعدية الكثير من الصلاحيات، ومع ذلك فمشروع التعديلات الذي سيقدم للدورة (الثانية) للمؤتمر العام سيكون عبارة عن موجهات يوافق عليها المؤتمر ويفوض اللجنة الدائمة والعامة باستكمالها ووضع النصوص المناسبة التي تنظمها، وسيتم الحرص على إشراك فروع المحافظات وآخرين في صياغة تلك التعديلات بما يعزز اللامركزية ويخدم التنظيم بصورة عامة، فاللامركزية هدف رئيسي للمؤتمر، وتوجهات الاخ الرئيس تؤكد يومياً على ذلك.

انتخابات نصفية

■ التعديلات -كما أشرتم- تهدف إلى إجراء انتخابات نصفية للقيادات المؤتمرية بالقواعد ومسئول لماذا ألا يكون هناك انتخابات نصفية للقيادات العليا؟

– نعم المشروع تضمن مقترحاً بإجراء انتخابات نصفية لقيادات التكوينات القاعدية، وهذه التكوينات في المؤتمر تبدأ من الجماعة التنظيمية، وتنتهي باللجان الدائمة المحلية بأمانة العاصمة والمحافظات.. أي أنها شملت (الجماعة التنظيمية، المركز التنظيمي، فروع المؤتمر بالدوائر/المديريات وقياداتها، مجالس التنسيق بفروع الدوائر والمديريات، فروع المؤتمر بالمحافظات وقياداتها، مجالس التنسيق بفروع أمانة العاصمة، المحافظات، الهيئات التنفيذية بالمديرية، المحافظة، اللجان الدائمة بأمانة العاصمة، المحافظات وهي أهم تكوينات المؤتمر) وبكل تأكيد ستطال هذه التعديلات التكوينات القيادية، والنقاش قائم حول ذلك الا ان اللجنة المكلفة بإعداد المشروع لم تنته بعد من مناقشتها، ولذلك قلت: إن اللجنة لَن تقدم مشروع تعديل بنصوص ولكن ستقدم موجهات تحدد أهداف التعديلات ومبرراتها.

لست راضياً

■ بصراحة.. هل أنتم راضون عن مستوى الاتصال والتواصل والتنسيق الذي يتم بين الدوائر المتخصصة في الأمانة العامة وما الذي ينقص ذلك؟ هل المعالجة لهذا النقص تتطلب هي الأخرى إجراء تعديلات مهمة للنظام الداخلي؟

– بصراحة مطلقة أقول: إني غير راضٍ عن مستوى الاتصال والتواصل والتنظيمي والتنسيق بين الدوائر المتخصصة بالامانة العامة، فمن الضروري أن يتم دورياً تقييم تلك العلاقة، وأيضاً علاقة هذه الدوائر بفروع المحافظات وغيرها من التكوينات، وعلى ضوء التقييم يتم معالجة الاختلالات وجوانب القصور.. تعديلات ذلك القصور تتم في اللوائح والتي من أهمها لائحة الأمانة العامة ولائحة التكوينات القاعدية، أما النظام الداخلي فهو لا يتطرق لمهام تفصيلية لكل دائرة وإنما يتناول مهام الأمانة العامة بصورة عامة.

تهميش

■ هناك شكوى من قبل قيادات في الفروع مفادها أن هناك تهميشاً واضحاً للفروع من قبل الهيئات التنفيذية.. هل ذلك تم رصده من قِبل الدائرة..؟ وما المعالجات الناجعة لهذه المشكلة؟

– نعم هناك تهميش أو عدم تنسيق بنسب متفاوتة في بعض المحافظات والأمانة العامة تدرس هذا التباين، وستعمل قريباً على وضع الحلول الكفيلة بإيجاد تنسيق متكامل بين القيادة التنفيذية والتنظيمية من خلال اللوائح.

الوضع الهش

■ يعتقد أن الخطة التنظيمية وما شملته من إصلاحات كانت سبباً في بروز الكثير من المشكلات.. ما تعليقكم؟

– هذا السؤال بإمكانكم توجيهه لقيادات فروع المحافظات والجامعات والدوائر/ المديريات، أما أنا فأقول: إن الخطة التنظيمية عالجت الكثير من العيوب التي كانت تعاني منها التكوينات التنظيمية وخصوصاً القاعدية، وهذا بشهادة الكثير، وأي عمل كبير يهدف الى إصلاح خلل لابد أن يقابله عدم رضا من الذي طالهم هذا الاصلاح أو كانوا مرتاحين للوضع الهش الذين كانت عليه الأوضاع سابقاً.

التقييم ضرورة

■ بمناسبة اشارتكم للاتصال والتواصل هناك شكوى من ضعف الاتصال والتواصل بين الدوائر المتخصصة والفروع بالمحافظات والجامعات .. ما أسباب هذا القصور؟

– نعم هناك شكوى من ضعف التواصل بين الدوائر المتخصصة بالأمانة العامة والفروع في المحافظات والجامعات بنسب متفاوتة، ولهذا أكدنا فيما سبق على ضرورة التقييم الدوري للعلاقة فيما بين الدوائر نفسها وفي علاقة كلٍ منها بالفروع.. وبالنسبة لنا كدائرة تنظيمية نعتقد أن تواصلنا مع فروع المحافظات ، الجامعات تواصل يومي أو شبه يومي من خلال محاضر اجتماعاتهم أو تقاريرهم أو مذكراتهم التي نحرص على ألا يُهمل منها شيء، وبإمكانكم تقديم هذا السؤال للفروع سواءً في الجامعات أو المحافظات.

معلومات شاملة

■ هناك من يقول إن خطط فروع المؤتمر بالمحافظات لم تستفد من المعلومات الهائلة التي وفرتها لها عملية إعادة البناء التنظيمي مثل معلومات الكوادر والكفاءات المؤتمرية المتخصصة في كافة الجوانب؟

– أعتقد أن فروع المؤتمر ونحن كأمانة عامة استفدنا استفادة كبيرة من إعادة الهيكلة ومعلوماتها وأهم شيء تحقق فيها هو معرفتنا كتنظيم سواءً أكنا في الأمانة العامة أو الفروع بحجم عضويتنا الحقيقي في إطار كل مركز انتخابي من خلال ربطنا للتأطير التنظيمي بالبطاقة الانتخابية، ونتيجة لذلك تم إسقاط أكثر من ثمانمائة ألف اسم (ذكور وإناث) كانوا عبارة عن أسماء وهمية في المراكز التنظيمية السابقة، أما المعلومات التي تضمنتها الاستمارات فموجودة لدى مركز المعلومات، والمركز قد زود الفروع بكل ما يتعلق بالأعضاء من حيث «العمر، المؤهلات، التخصص، المنظمات والنقابات المنضم اليها.. الخ».. من المعلومات، لكن الكثير من الأعضاء لم يهتموا بكتابة كافة بياناتهم بصورة دقيقة، أما ما كُتب فموجود وبإمكانكم زيارة مركز المعلومات للاطلاع على ذلك، وحالياً يتم ربط الفروع آلياً بمركز المعلومات، وتأخر هذا الربط كان لاشك أهم أسباب عدم استفادة الفروع من المعلومات بصورة كاملة.

الهيئات المؤتمرية

■ أيضاً هناك حالة ضعف في التواصل والتنسيق بين الهيئات المؤتمرية «وزارية، نيابية، شورووية» .. ما أسبابه؟

– ترجع أسبابه الى عدم وجود تكوين دائرة أو غيره داخل الأمانة تكون مسؤولة عن التنسيق بينها، أو لائحة تنظم عقد اجتماعات دورية مشتركة لقيادات هذه التكوينات باستثناء اجتماعات اللجنة العامة، علاوة على أن تشكيل الهيئة الوزارية (تعيينها) وكذلك الشورووية يتم بعيداً عن كافة التكوينات التنظيمية للمؤتمر، وهذا يجعل كثيراً من أعضاء الهيئة الوزارية غير مبالين بالارتباط التنظيمي بالمؤتمر وتكويناته خصوصاً وأن عدداً غير قليل من أعضاء كل حكومة لا يحصلون أو لا يسعون للحصول على بطاقة عضوية المؤتمر أو عضوية تكويناته القيادية إلا بعد تعيينهم وزراء.

الحزب الأصل

■ هناك من يقول إن الاصلاحات المؤسسية يجب أن تعيد الحكومة الى الحزب وليس الحزب الى الحكومة.. ما تعليقكم؟

– أنا شخصياً أعتقد أن الوضع الصحيح والسليم هو عودة الحكومة للحزب وليس العكس ، وهذا ما هو معمول به في كافة الدول المعتمدة على نظام التعددية السياسية، فالحكومة أساساً ما هي إلا أداة من أدوات الحزب المتعددة لتنفيذ برامجه، أي أن الحكومة فرع من أصل والأصل هنا هو الحزب الذي تنضوي تحته وترتبط به هيئاته الوزارية، النيابية، الشورووية.. الخ، ويفترض أن يكون ضمن تكوينات الحزب تكويناً تنظيمي معني باختيار أعضاء الحكومة وفقاً لمعايير متعددة أهمها انتماؤهم له، إذ من غير المنطقي أن تأتي بوزراء من خارج حزبك لتنفيذ برامجك.. والحزب أيضاً معني بالتنسيق بين أنشطة تكويناته المختلفة وتوجيهها بل ومتابعة نشاطها وتقييم أدائها دورياً.

اعادة نظر

■ الحزب الوطني المصري يعقد كل سنة مؤتمراً عاماً لكون مشكلاته كبيرة.. ألا تعتقدون أن المؤتمر في اليمن يحتاج الى هذا الأسلوب لاحتواء مختلف المشكلات التي تواجهه؟

– صحيح أن انعقاد دورات المؤتمر العام وفقاً لنص النظام الداخلي الحالي كل (ثلاث سنوات) طويلة جداً.. ولجنة إعداد مشروع التعديلات تدرك ذلك وهي متوجهة لتخفيض هذه المدة.. كما أن تعديل فترة انعقاد دورات المؤتمر العام ستكون نتيجة طبيعية للتعديلات التي ستتم في المدة الزمنية المحددة لكل تكوين قاعدي وقيادي.

■ أخيراً كيف تقرأون الحياة المؤتمرية الداخلية على ضوء ما تخرج به الدورة الثانية من قرارات وتوصيات؟

– بكل تأكيد ستكون أكثر إيجابية ونشاطاً وتقدماً لأن أعضاء المؤتمر العام يناقشون كافة الأوضاع والهموم والعوائق، وكذا تقييم للنشاط التنظيمي للتكوينات التنظيمية، واتخاذ الكثير من القرارات التي تعالج كل ذلك وتعزز من أنشطتها، وهو فعلاً ما يتم عقب انعقاد أي مؤتمر عام.